الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.24

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
24 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد برناردييني ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(د) السلع الأساسية

متابعة المناقشة العامة واختتامها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58793 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/59/80-E/2004/61، A/59/80/Corr.1-E/2004/61/Corr.1، A/59/115، A/59/155-E/2004/96)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية**

(A/59/15 (Parts I to V)، A/59/305 و A/59/369)

(د) **السلع الأساسية** (A/59/304)

متابعة المناقشة العامة واختتامها

١ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): أيدت البيانات التي أدلى بها كل من قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، واستراليا باسم مجموعة كيرنز، وإندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٢ - ومضت تقول إن تايلند تسلم بأهمية التجارة الدولية بوصفها القوة الدافعة لاستدامة النمو الاقتصادي والتنمية. وأضافت أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشمول ويرتكز على القانون تعتبر من أهم وسائل تعزيز التنمية الاقتصادية وتيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. ورحبت، لذلك، بمجموعة تموز/يوليه التي وافق عليها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وسلمت بالمرونة التي أبداها عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تهيئة بيئة بناءة للعمل. وفي هذا السياق، حثت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على إعادة تأكيد الالتزامات الواردة في المجموعة وتنفيذها، حيث أنها تمثل إطارا للمفاوضات المقبلة. واستدركت قائلة إنه يلزم، مع ذلك، توفر كثير من المرونة وحسن النوايا والتسامح من أجل تحقيق نهاية موفقة لجولة الدوحة في المواعيد المحددة، وسيتعين أيضا إدخال تعديلات أساسية في برنامج المفاوضات وأسلوبها.

٣ - وذكرت أنه يلزم تحديد طرائق للمفاوضات الزراعية الرامية إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والإلغاء التدريجي للإعانات الداخلية وتخفيف جميع الممارسات التي تؤدي إلى تشوه التجارة. وأعربت عن أملها في أن يتم وضع إطار قانوني يتوخى اتخاذ تدابير ضد الإغراق وغير ذلك من الممارسات التجارية التي يفترض أنها جائرة، وكذلك إلغاء المعايير المزدوجة التي تطبق على الشركات الوطنية والأجنبية واستعراض المعايير الخاصة بالملكية الفكرية للقضاء على فجوة المعارف التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقالت إنه لا ينبغي أن يفرض على البلدان النامية قبول التزامات تحد بصورة مفرطة من إمكانيات تطبيقها لسياسات إنمائية نشطة.

٤ - وأعربت عن ترحيب تايلند بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وخاصة بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بالنسبة لمواضيع مثل مجال التحرك أو المرونة فيما يتصل بالسياسات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية وتنفيذ برنامج الدوحة للتنمية. وفي هذا السياق، أكدت من جديد الدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة، بالنسبة لتنسيق المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية. وأعربت، على وجه الخصوص، عن تأييدها الكامل لوظيفة الأونكتاد كمنتدى تستطيع البلدان، من خلاله، تحقيق تقارب أكبر في سياساتها المتصلة بالمسائل العالمية الهامة. وأبرزت أهمية تشجيع التفاعل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، على أمل أن يسفر ذلك عن إقامة علاقة مؤسسية بين الهيئتين.

٥ - ختاما، قالت إن أنشطة تحرير التجارة على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف تتكامل وتتداعم فيما بينها، وأضافت أن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تساهم في تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف وتحقق فوائد للجميع إذا وضعت ونفذت على نحو سليم.

٦ - **السيدة متشالي** (جنوب أفريقيا): أيدت البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن مجموعة تموز/يوليه تمثل إطارا للمضي في أساليب تفصيلية للتفاوض بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات وتيسير التجارة والتنمية.

٧ - ولاحظت أن الانتعاش الاقتصادي الحالي الذي يدفعه، بقدر كبير، الطلب في الولايات المتحدة وجنوب وشرق آسيا، غير متساو ولا يؤدي إلى تنشيط صادرات السلع الأساسية لأفريقيا، بشكل ملموس، بل تستفيد منه قطاعات البترول والمواد الأولية الصناعية فقط. ويستمر الاعتماد على التجارة وعلى العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لحفز الاقتصادي الدولي، مما يولد شواغل بالنسبة للتوزيع غير المتساوي للطلب بين البلدان الصناعية واحتمال تعرض الدولار لضغوط جديدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في المجال المالي وفي أسعار الصرف. وأضافت أنه، بالرغم من نمو التجارة بين الجنوب والجنوب، يظل مداها وأهميتها وآثارها قاصرة على مناطق معينة، خاصة أفريقيا، التي تبقى على هامش هذه العملية، ويرجع ذلك، أساسا، إلى ضعف هيكل اقتصاداتها واعتمادها على السلع الأساسية. وأوضحت أن ارتفاع أسعار النفط قد أثر على القدرة الإنتاجية لعدد كبير من البلدان المستوردة للنفط وعلى قدرتها التنافسية، وخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

٨ - واستطردت قائلة إن أفريقيا تعمل بعزم من أجل التنمية الزراعية كما أثبت ذلك اعتماد البرنامج الموسع للتنمية الزراعية في أفريقيا والتزامها بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للقارة للتنمية الزراعية. وأضافت أن المفاوضات الزراعية يجب أن تؤدي إلى إلغاء إعانات الصادرات، في الأجل القصير، والحد من تدابير الدعم الداخلية التي تؤدي إلى تشوه السوق، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية تضع في الاعتبار المنتجات الحساسة للبلدان النامية وتتوخى تدابير خاصة للحماية وتمنح مرونة للبلدان النامية للعناية بالمسائل المتصلة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي،

٩ - وبينت أنه بناء على ذلك، يجب أن تعمل المفاوضات على دعم المبادرات الرامية إلى رفع وتنويع صادرات البلدان النامية وإعداد خطة لإنهاء اعتماد تلك البلدان على السلع الأساسية. وقالت إنه يجب الحرص على ألا تستغل البلدان المتقدمة النمو الشواغل المشروعة للبلدان النامية والمتصلة بتآكل الهوامش التفضيلية ونهاية الحصص في المنسوجات لأغراض حمائية، بل أن تساعد البلدان النامية على التكيف للبيئة التنافسية الجديدة.

١٠ - ختاما، قالت إنه يلزم اتخاذ تدابير إضافية وعاجلة لتناول المسائل التي تتجاوز نطاق ولاية منظمة التجارة العالمية. وإنه يتعين تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية وإتاحة للبلدان النامية مجال الحركة أو هامش التحرك اللازم لتنفيذ السياسات الإنمائية في سياق اقتصاد عالمي يسير بخطى سريعة على طريق العولمة والاعتماد المتبادل. وأكدت أن الأونكتاد يعتبر جهة متعاونة أساسية للبلدان النامية ويلزم زيادة الموارد المتوفرة له حتى يتمكن من مواصلة تقديم المساهمات في المنتديات التي تعالج المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية.

١١ - **السيد دمبيلي** (مالي): أيد البيان الصادر عن قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن عولمة الاقتصاد الدولي وتحرير التجارة العالمية قد أبرزا، أكثر من أي وقت مضى، أوجه التفاوت بين الأمم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن البلدان النامية وبخاصة، أقل البلدان نموا تظل مهمشة في التجارة الدولية مع تعرضها بشدة لتأثير الاضطرابات الخارجية. وأورد على سبيل المثال، حالة مالي، التي تعتبر أهم البلدان المنتجة للقطن في أفريقيا، وقال إنه على الرغم مما تتمتع به من مزايا مقارنة لا جدال فيها، فإنها لا تستطيع تحقيق جميع إمكاناتها بسبب الإعانات الزراعية التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو لمنتجيها.

١٢ - ومضى يقول إن سياسة الإعانات تخالف معايير القانون الدولي كما سلمت بذلك منظمة التجارة العالمية، وأن مالي تعمل، بالاشتراك مع بنن وبوركينا فاصو وتشاد، على إعداد مبادرة قطاعية بشأن القطن وذلك بهدف العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون. وأعرب عن ترحيب مالي بخطة العمل لصالح منتجي القطن الأفارقة التي اقترحها الرئيس شيراك، وترى كذلك أن الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن المنتجات الزراعية يعتبر نقطة انطلاق جيدة لاستئناف المفاوضات في إطار جولة الدوحة، من أجل سوق دولي يتسم بمزيد من الانفتاح والتوازن ويستفيد منه الأغنياء والفقراء على السواء.

١٣ - **السيد رانغل** (فنزويلا): أيد البيان الصادر عن قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن المجالات والفرص اللازمة للتوصل إلى حل للمشاكل الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية تنحسر حيث أن تلك البلدان مطالبة بفتح أسواقها، بصورة متزايدة بينما تواصل البلدان المتقدمة النمو تنفيذ تدابير حمائية تحول دون وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. ولاحظ، في نفس الوقت، أن الشروط المفروضة على التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية تعمل على استحالة التنمية المستقلة للبلدان المتلقية للاستثمارات، ولذلك يجب أن تؤدي الالتزامات التي تم التعهد بها في الدوحة وفي مونتيري إلى نظام عالمي للتجارة لا يُخضع البلدان الفقيرة ويحول دون حرية تقرير مصيرها الاقتصادي، بل يجب أن يتفادى النظام الاستثناءات والاشتراطات في السياسات المالية التي تضع عقبات وقيود في سبيل التنمية. ولاحظ أن شفافية الإدارة في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية تعتبر أساسية من أجل القضاء على الفقر وفتح آفاق جديدة أمام البلدان النامية.

١٤ - ومضى يقول إن سياسة فنزويلا، على الصعيد الدولي، تدور حول مفهوم جديد للدبلوماسية التجارية والاقتصادية والمالية وتطبيق سياسات التكتلات الإقليمية التي تدافع عن السيادة أمام مزاعم الهيمنة. وتسعى كذلك إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي وإلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يرتكز على الديمقراطية القائمة على المشاركة، والمساواة، والتعاون والعدالة، وعدم التدخل والتضامن والتنمية المحلية وتقاسم المسؤولية، وتجعل الإنسان محور اهتمامها مع منحه أسباب العيش الكريم. وأضاف أن فنزويلا اتخذت، داخليا، تدابير لتحقيق التنمية المتكاملة لسكانها كحجر أساسي للتقدم الاقتصادي للأمة، وإنها تعتزم، تحقيقا لذلك، تعميق الديمقراطية الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والإسكان والثقافة، في إطار استراتيجية واضحة للقضاء على الفقر.

١٥ - ختاما، قال إنه، من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لا بد من وجود بيئة دولية مؤاتية. وأضاف أن البلدان الصناعية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي التي تضمن النمو للجميع. وأكد أنه يلزم منح الأونكتاد الموارد البشرية والمالية

اللازمة وذلك مراعاة للدور الهام الذي يقوم به في إعداد البلدان النامية للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، بصورة فعالة.

١٦ - **السيد جني** (إندونيسيا): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فأشار إلى تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/59/305)، وأكد على أهمية تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية والعمليات الدولية، وكذلك السياسات الخاصة بالنظام التجاري الدولي والنظام النقدي والمالي الدولي التي تؤثر بقدر كبير على آفاق التنمية للبلدان النامية. ولاحظ أنه، من أجل تحقيق هدف إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والانصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون يلزم أن تسود روح إيجابية من التعاون والعزم السياسي في عملية المفاوضات التجارية، وأن تسعى جميع الدول إلى تهيئة جو مؤات ونظام تجاري أكثر ملاءمة وعدالة، يعمل على تنشيط البلدان النامية، وخاصة، أقل البلدان نموا، تحقيقا لهذا الغرض. ولذلك، تطلب بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تحسين شروط وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وإلغاء الإعانات التي تؤدي إلى تشوه التجارة، والحواجز الموضوعة في سبيل تجارة المنتجات الزراعية، ومراعاة الضرورة العاجلة لمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية.

١٧ - وتابع حديثه قائلا إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا رحبت باعتماد الأونكتاد في دورته الحادية عشرة، للإعلان المعنون ''روح ساوباولو'' وتوافق آراء ساوباولو، مما ساعد على إعادة الجوانب المتعلقة بالتنمية من النظام التجاري الدولي إلى المرتبة الأولى وعلى إعادة التأكيد أن التجارة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة للنمو والتنمية. وأعرب عن أمله أيضا في أن يتم التفاوض على أساليب محددة ومفصلة وواضحة بشأن أساس الأطر التي اتفق عليها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعه المعقود في جنيف، في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، حيث نشأ نظام تجاري متعدد الأطراف موجه نحو التنمية.

١٨ - وأوضح أن القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعتمد على إدماجها الفعال في الاقتصاد السائر على طريق العولمة، وذلك من خلال اتفاقات الإدماج الإقليمية التي تستجيب لتطلعات عملية عولمة تتسم بالانصاف والشمول، وتراعي ضرورة تشجيع استراتيجيات إنمائية إقليمية تتفق مع مراحل التنمية المختلفة التي تمر بها البلدان الأعضاء. وقال إن الجماعية الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعتبر واحدة من الآليات المذكورة للإدماج الاقتصادي، وأنها تشكل، بالاقتران بمنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، جزءا من الدعامات الثلاث التي ستستند إليها جماعة الرابطة المقبلة، المتوخى تحقيقها بحلول سنة ٢٠٢٠. وأكد أن مؤشرات النمو في المنطقة تعتبر إيجابية: ففي سنة ٢٠٠٣، سجلت زيادة في الاستثمارات الخارجية المباشرة وضعت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضمن أكثر المناطق نموا وفقا لهذا المفهوم، ومن المتوقع تحقيق زيادة أكبر في سنة ٢٠٠٤، ختاما، قال إن الرابطة، تصميما منها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتها الدولية الأخرى، فإنها ترى ضرورة أن يكون هناك تكامل بين النظام التجاري والاقتصادي الدولي وما تبذله من جهود لفتح المنطقة للتجارة والاستثمارات، مع تبادل المنافع فيما بينهما.

١٩ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فأيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار أنه، رغم انتعاش التجارة الدولية، وتحقيق معدل نمو يقدر بنحو ٧ في المائة في سنة ٢٠٠٤، هناك أوجه تفاوت خطيرة بين البلدان المختلفة، فيما يتصل بالنشاط التجاري. ولاحظ،

بصورة خاصة ، أن البلدان النامية غير الساحلية تظل على هامش التجارة الدولية، بصورة متزايدة، نظرا لارتفاع تكاليف النقل العابر التي تتحملها نتيجة لعدم إمكانية وصولها إلى شاطئ البحر وبُعدها عن الأسواق الدولية وصعوبة معابرها الحدودية. وأوضح أن أقل زيادة في تكاليف النقل تؤثر على اقتصاد تلك البلدان ويمكن أن تمحي بسهولة هامش الربح الضئيل لصادراتها، ويضاف إلى ذلك محدودية قاعدتها الاقتصادية وقصورها في مجال الصادرات الذي يعود بدرجة كبيرة إلى اعتمادها على عدد محدود من السلع الأساسية الناتجة من الزراعة والتعدين وإلى صادراتها الضئيلة من المواد المصنعة أو انعدام هذه الصادرات. وأكد أنه يلزم أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتحسين وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى تمويل التجارة وحمايتها من الآثار المعاكسة لتحرير التجارة ومن عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وتخفيض ما تتكبده من نفقات النقل.

٢٠ - أعرب عن القلق العميق الذي يساور البلدان النامية غير الساحلية، التي يقوم عدد كبير منها بتصدير الأقمشة والملابس، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان الفقيرة، إزاء إلغاء نظام الحصص الوطنية الذي يحكم استيراد المنسوجات في البلدان الصناعية، في سنة ٢٠٠٥، مما سيؤثر على ملايين الأشخاص، وسيؤدي إلى تفاقم حالة البلدان التي تتضاءل قدرتها التنافسية بسبب رفع أسعار المعاملات التجارية نتيجة لُبعد المسافات، ورسوم العبور الإضافية على الحدود، ونقص نظم النقل العابر. ولذلك طلب إلى البلدان المانحة أن تتخذ تدابير لإبطال الآثار المعاكسة التي ستظهر بعد إلغاء نظام الحصص المذكور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ورحب بالتدابير الأولية التي نظر فيها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

٢١ - وأثنى على إطار تموز/يوليه، وهو القرار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وعمل على إعادة توجيه جولة الدوحة للتنمية وعلى تحسين إمكانيات نجاح جولة المفاوضات التجارية بدرجة كبيرة. وفيما يتصل بوصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، قال إنه يجب أن تولي تلك المفاوضات اهتماما خاصا للمنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية ولما أعرب عنه في توافق آراء ساوباولو من ضرورة تنشيط برنامج عمل الدوحة من أجل الاقتصادات الصغيرة.

٢٢ - وتابع حديثه قائلا إنه يلزم اعتماد تدابير لضم البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصبح بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى المنظمة في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن هذا يستلزم مساعدة المجتمع الدولي الذي يجب أن يراعي مستويات التنمية لكل بلد وما يواجهه من صعوبات واحتياجات من حيث الأضرار الناتجة عن موقعه الجغرافي. وأكد أنه لا بد من إقامة نظام فعال لتيسير التجارة من أجل البلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد تجارتها الخارجية على سياسات النقل العابر وتدابير تيسير التجارة في البلدان المجاورة، وتمكين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية بصورة نشطة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن. وقال إنه يلزم، لذلك، أن تقدم المنظمات الدولية، وخاصة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمة العالمية للجمارك واللجان الإقليمية، المساعدة التقنية المنسقة لجميع البلدان النامية غير الساحلية.

٢٣ - وذكر أنه، في إعلان الألفية، اقترح رؤساء الدول والحكومات "إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف، يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التحيز والقابلية للتنبؤ". وأضاف أن تحقيق هذا الهدف هو الأسلوب الوحيد الذي يصبح فيه النظام التجاري والمالي في خدمة تخفيف حدة الفقر والتنمية، ولذلك، يلزم تعزيز التماسك بين السياسات في النظامين التجاري والمالي، من أجل تعزيز التفاعل بينهما لصالح التنمية، على النحو الوارد في تقرير التجاري والتنمية لسنة

٢٠٠٤ الصادر عن الأونكتاد. وأضاف أنه سيجري، في سنة ٢٠٠٥، النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومع اقتراب هذه اللحظة، يجب أن يبدي المجتمع الدولي مزيدا من الإصرار على الالتزام بأن تصبح التجارة محركا للنمو والتنمية، واختتم حديثه قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية تعرب عن شكرها للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال تعزيز القدرات، بغية تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل ماتي، الذي طُلب فيه إلى منظمة التجارة العالمية التسليم بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان المذكورة.

٢٤ - **السيدة هل** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكدت أن الوقت الراهن يمثل فرصة اقتصادية واستراتيجية لمواصلة التوسع الاقتصادي وضمان ظروف معيشية أفضل لنسبة أكبر من البشر، بانتهاز فرصة النمو والتخفيض العام للحواجز التجارية منه وأضافت أن تحرير التجارة لا بد من أجل زيادة الرخاء على المستوى العالمي حيث ثبت أنه من أكثر التدابير فعالية في تحسن المستوى المعيشي للجميع.

٢٥ - ولاحظت، من جهة أخرى، أن تحرير التجارة غير ممكن دون إجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، كما أعيد تأكيده في تموز/يوليه ٢٠٠٤، عندما اجتمع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، والتزم بتحقيق نتائج طموحة في جولة مفاوضات الدوحة، وخاصة، فيما يتصل بالزراعة. وأضافت أنه تم، في الإطار المتفق عليه في تموز/يوليه، توخي الإلغاء العام للإعانات المقدمة للصادرات الزراعية، وزيادة التشديد على ائتمانات التصدير، والالتزام عالميا بتحقيق التوافق في برامج الإعانات الزراعية التي تشوه التجارة العالمية، وشروط أفضل لوصول جميع المنتجات إلى الأسواق. وأوردت حالة المنتجات الصناعية، التي تمثل نحو ٦٠ في المائة من التجارة العالمية، فقالت إنه تم الاتفاق على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتخفيض الجمارك من خلال صيغة لإلغاء الجمارك المرتفعة، في المقام الأول، والعودة إلى معالجة مسألة الحواجز غير الجمركية. وفيما يتصل بالخدمات، ذكرت أنه تم الاتفاق على تكثيف المفاوضات من أجل فتح الأسواق في قطاع الخدمات التي تمثل أكثر من نصف مجموع الاقتصادات، إلى حد أن الخدمات قد تحولت، بالاشتراك مع الزراعة والصناعة التحويلية، إلى مجال أساسي للوصول إلى الأسواق، ولاحظت أنه، بعد النتائج المحبطة لكانكون، كان لا بد من الالتزام بأن تكلل جولة الدوحة بالنجاح.

٢٦ - وأكدت أن منظمة التجارة العالمية منتدى ملائم للمفاوضات التجارية، وأن محاولات تعديل برنامج الدوحة للتنمية أو التأثير على نتائج جولة مفاوضات الدوحة لا تساهم في حسن سير العملية، بل العكس، وإنه من المهم، لذلك، مواصلة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية، وتحقيق نجاحها، حيث يمكن أن تعود على العالم بفوائد غير عادية.

٢٧ - **السيد فورتين:** تكلم باسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فأعاد تأكيد ما أعرب عنه الوفود من رأي مؤداه أن الأونكتاد يساهم في تشكيل وتطور النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأنه لا توجد خلافات أو مشاكل في علاقته بمنظمة التجارة العالمية، ذلك أن كلا من الهيئتين تساهم، في حدود ولايتها، في تحقيق نفس الأهداف بطريقة خاصة وإن كانت متكاملة. وقال إن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من المجالات التي يعتبر عمل الأونكتاد فيها ضروريا، حيث أن منظمة التجارة العالمية والأمانة العامة يمكن أن تقدم المساعدة للبلدان في مجال الإجراءات القانونية للانضمام، وإن كانت ليست في وضع يسمح لها بمساعدتها في المفاوضات التجارية المؤدية إلى ذلك. وأوضح أن الأونكتاد هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع القيام بذلك، مع الاجتهاد في المساعدة على أن تتمكن منظمة التجارة العالمية من التحول إلى منظمة عالمية . ولاحظ أن

هذا مفهوم تماما من جانب الجهات الممولة لهذا العمل (خاصة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) مع مراعاة أن المسألة تتعلق بدعم النظام التجاري الدولي. وذكر أن إدماج أقل البلدان نموا يشغل الأونكتاد بصورة خاصة، وهو يرحب بانضمام بلدين من هذه المجموعة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، بدعم من الأونكتاد في المفاوضات.

٢٨ - ومضى يقول إن من الجدير بالذكر أيضا الأهمية التي يوليها جميع الوفود لمسألة السلع الأساسية، ففي أوقات أخرى، كان من المفهوم أن، من أهم وظائف الأونكتاد، دعم المفاوضات مع هيئات المستهلكين والمنتجين من خلال شعبة السلع الأساسية، ثم أصبح من المفهوم أن هذه الهيئات عليها أن تتدخل في الأسواق، بشكل ما، عن طريق احتياطيات الاستقرار وغير ذلك من آليات. وأضاف أن هذا المنظور، القائم على وهم مكلِّف، يتمثل في أنه يمكن توجيه الأسواق والتحكم فيها، بشكل ما، وقد ثبت خطأ هذا التفكير وتم التخلي عنه وقال إن ما تبقى هو ضرورة التعاون بين الأطراف المعنية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، التي تختلف اختلافا كبيرا في مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما إلى ذلك، وأنه ينبغي بالتالي معالجتها بما تتطلبه من تحديد. ولاحظ، من جهة أخرى، أن الأونكتاد يتعاون، بصورة وثيقة. مع هيئتين تختص ولايتهما بصورة مباشرة بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي تقوم بدور هام في مجال تنسيق برنامج عمل بربادوس.

٢٩ - ختاما، قال إن الوفود أعربت أيضا عن اهتمام كبير بفكرة جغرافيا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية. وذكر، في هذا الصدد، أن الأونكتاد يؤكد من جديد أن هذه الفكرة لا تعطي أهمية للتجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا ترمي إلى تحويل الاهتمام عن المسألة الرئيسية وهي الوصول إلى الأسواق وإلغاء الاختلالات في التجارة، وتمثل أهم المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وما يقوم به الأونكتاد من عمل داعم في هذا الصدد. واستدرك قائلا إن الجنوب بدأ يظهر كجهة من أهم الجهات الفاعلة الاقتصادية في مجال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والسلع الأساسية، مع إبداء إمكانيات كبيرة للمساهمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولاحظ أن البلدان النامية تبدي بعض المقاومة للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية، حيث تعتقد أن عليها أن تحمي صناعاتها الوليدة، ولكن مشاركتها في تلك المفاوضات يمكن أن تتيح لها فرصة المساهمة، بما لديها من مزايا مقارنة وتنوع وعوامل التكامل الأخرى، في توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب وتوسيع نظام التجارة المتعدد الأطراف وتطوره. وأكد أن الأونكتاد سيواصل العمل في جميع هذه المجالات بشكل مكمل لمنظمة التجارة العالمية، على أمل المساهمة في تعزيز النظام التجاري الدولي.

٣٠ - **السيد مونتيأليغري** (الفلبين): أيد البيانات التي أدلى به كل من قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإندونيسيا واستراليا، باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة كيرنز. وتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره ثم قال إن المتكلمين المختلفين قد أكدوا ضرورة التنفيذ الفعال لتوافق آراء ساوباولو وذكروا النتائج التي يجب تحقيقها في جولة قطر. بما في ذلك ما يتعلق بدور الأونكتاد في التعاون من أجل التنمية.

٣١ - وتابع حديثه قائلا إنه قد ذكر، مرة بعد مرة، أن التجارة هي المحرك الرئيسي للنمو، وأنها تعمل على توليد الوظائف وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحسين مستوى المعيشة لشعوب العالم كله. ولذلك، ترى

الفلبين أن تهيئة بيئة تجارية دولية مفتوحة تقوم على القانون وعدم التمييز، في ظروف منصفة للجميع مسألة بالغة الأهمية. وأن مما يساهم في تحقيق ذلك الاهتمام بالتماسك بين السياسات المختلفة، ومجال الحركة أو هامش التحرك اللازم في تلك السياسات وتوطيد دور الأونكتاد.

٣٢ - وتابع حديثه قائلا إن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية تقع على عاتق كل بلد، وإن كان يجب التسليم بأن العمليات الاقتصادية العالمية عليها أن تدعم أهداف واستراتيجيات التنمية للبلدان وتشجعها. وأضاف أن الفلبين مقتنعة أيضا بأن وضع السياسات الاقتصادية العالمية يتطلب مزيدا من الاتساق المتعدد الأبعاد. وأن هذا يعني أنه ينبغي أن تقوم مؤسسات بريتون وودز وهيئات دولية أخرى كذلك بتكييف سياساتها بالشكل المناسب. ولاحظ أنه، إذا كان الاتساق بين السياسات الاقتصادية الوطنية والعمليات الاقتصادية الدولية أمرا أساسيا، فمن المهم أيضا تحقيق الاتساق بين صيغة التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية للنقد والتجارة الدولية. وأضاف أن من المؤكد، من جهة أخرى، أنه لا توجد استراتيجية إنمائية تناسب الجميع.

٣٣ - واستطرد قائلا إن الفلبين قامت بدور نشط في الأعمال المتصلة بالتنمية والتي تضطلع بها الأمم المتحدة، بالاشتراك في الاجتماعات المتعددة الأطراف التي شددت على ضرورة أن يدرج المجتمع الدولي البعد الإنمائي للبلدان النامية في السياسات التجارية الدولية. وأضاف أن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يتيح للبلدان النامية مجال الحركة أو هامش التحرك اللازم في ميادين مثل التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا وقطاعات أخرى محددة. وبيّن أن هذا هو المبدأ الأساسي للتنمية، وهي واجب اجتماعي ينشأ عن الرغبة المتأصلة في الربح.

٣٤ - وذكر أنه، في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، أعيد تأكيد استمرار أهمية المؤتمر بوصفه جهاز الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالنظر في المسائل التجارية والإنمائية بشكل متكامل. وقال إنه يجب مواصلة تقديم المساعدة إلى العمل الذي يقوم به فيما يتصل بتعميق عمليات العولمة والاعتماد المتبادل ومن أجل تحقيق التعهدات التي لم تنفذ بعد في مجال التنمية. ولاحظ أن الأونكتاد عليه أيضا أن يواصل تقديم الدعم إلى البلدان في مجال التجارة الدولية، والمالية والمسائل الاقتصادية والإنمائية التي لا تتناولها منتديات أخرى، على النحو الواجب. وأكد أن الدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية من أجل إيجاد القدرات اللازمة في البلدان النامية لتمكين مشاركتها بصورة نشطة في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف، جدير بالثناء. وقالت إن الأونكتاد عليه أيضا القيام بدور هام في إقامة صلة حاسمة بين التجارة، التي تعنى بها منظمة التجارة العالمية، والعمليات الإنمائية المختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وأكد أنه ينبغي، لذلك، أن يحتفظ الأونكتاد بدوره المركزي في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية. وأضاف أن الأونكتاد عليه أيضا تكميل وظائف منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى في جولات مختلفة بشأن التنمية، بوصفه الأداة الرئيسية للأمم المتحدة للحوار والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأطراف الأخرى المعنية بمسائل التنمية، وذلك عن طريق التمويل لأغراض التنمية والعمليات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واختتم بقوله إن الأونكتاد عليه إجراء دراسات وبحوث جديدة بشأن إعداد وتعزيز إطار للتعاون لأغراض التنمية يكون محوره مفهوم مجال التحرك وفقا لما أقرته الدورة الحادية عشرة للأونكتاد وتوافق آراء ساواباولو.

٣٥ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن التجارة الدولية من أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية، وأن السياسات التجارية المندمجة تماما في خطط التنمية الوطنية تقوم بدور هام في تنفيذ أهداف من قبيل النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوليد الوظائف الجديدة والتنمية المستدامة. وأضاف أن أغلبية البلدان النامية تجد نفسها في أوضاع بالغة الصعوبة أدت إلى قيامها بجهود كبيرة من أجل تحرير التجارة، كما يتبين من رغبتها في استخدام التجارة كأداة للتنمية ولتخفيف حدة الفقر. وأعرب عن أسفه لاستمرار تناقص مشاركة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا في التجارة الدولية رغم ذلك. ولاحظ أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عليها أن تتخذ تدابير عملية تدل على نواياها فيما يتصل بتحقيق حرية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون ضرائب أو حصص. وذكر أن بيلاروس قد ساهمت في كفالة وصول البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية ومنحت أفضليات تجارية من جانب واحد لعدد كبير من تلك البلدان.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بيلاروس الشديد بتوصل الأونكتاد إلى نتيجة أن دور البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في نمو التجارة الدولية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ولاحظ في نفس الوقت، أن شروط الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو تعد أساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتجاري لمجموعات من البلدان المذكورة. وأنه يلزم، لذلك، تخفيض الحواجز التجارية وتقديم المساعدة لتلك البلدان حتى تتمكن من مواجهة الصعوبات وارتفاع التكاليف الخاصة بالاندماج في أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٣٧ - وأعرب عن أمله في أن تتوج جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالنجاح، وأن يتم إيجاد فرص تجارية جديدة، وتخفيض الحواجز بين البلدان، وتوجيه النظام التجاري نحو الأهداف الإنمائية. وقال إن المفاوضات يجب أن تؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيسي للجولة، أي، إلى ضمان المساعدة المقدمة للتنمية وإقرار أحوال تتسم بالاستقرار وعدم التحيز ويمكن التنبؤ بها لوصول سلع وخدمات جميع المشاركين، بما في ذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي هي في سبيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلى الأسواق الدولية. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيب وفد بيلاروس بالاتفاق الإطاري المبرم بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في سنة ٢٠٠٤. والذي أتاح تخطي مأزق كانكون واستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وأكد أن وضع إطارات وهياكل واتجاهات للمفاوضات المقبلة في خمسة مجالات ذات أولوية أمر هام بالنسبة لمواصلة التقدم في عملية المفاوضات والتطلع بتفاؤل إلى نتائجها. ولاحظ أنه ينبغي أن ننسى أنه تلزم الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود من جانب جميع المشاركين في المفاوضات، من أجل تحقيق تقدم حقيقي.

٣٨ - وذكر أن بيلاروس، بوصفها بلدا في سبيله إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تلاحظ مع الارتياح أن الدول الأعضاء في تلك المنظمة تسلم بضرورة مراعاة الامتيازات الهامة الممنوحة للأعضاء الجدد. وأضاف أن بيلاروس بلد اقتصاده مفتوح وأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يعتبر جزءا من استراتيجيتها الخاصة بالتنمية المستدامة، فضلا عن كونه من أولويات سياستها الاقتصادية الخارجية. وبيّن أن بيلاروس أبدت، خلال عملية المفاوضات، تأييدها لإقرار التزامات تتفق مع الحالة الاقتصادية للبلدان المنضمة إلى المنظمة وتتيح لها فرصة استخلاص فوائد ملموسة من مشاركتها في نظام التجارة المتعدد الأطراف، مستقبلا.

٣٩ - ولاحظ أن هيئات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الأونكتاد تتوفر لها ما يلزم من اختصاص أو خبرة لتقديم

المساعدة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإدماجها في نظام التجارة المتعدد الأطراف بشروط مقبولة تراعي خصائصها واحتياجاتها الإنمائية الخاصة. وأثنى على الأحكام الواردة في الوثائق الختامية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد، والمتعلقة بضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كيما تقوم بوضع وتنفيذ ودراسة السياسات والتدابير الوطنية المتصلة بالتجارة من أجل تعزيز الدور الذي تقوم به تلك البلدان في التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن. وأكد أن بيلاروس مستعدة للمشاركة بنشاط في وضع آليات لتنفيذ هذا الدعم.

٤٠ - **السيدة الراوي** (العراق): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قالت إن العولمة وضعت البلدان النامية في حالة بالغة الصعوبة فيما يتصل بتكييفها للبيئة الاقتصادية الدولية الجديدة والاقتصاد العالمي السائر في طريق الانفتاح والتجارة الحرة. ولاحظت أنه، لذلك، يلزم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإلى نظام التجارة المتعدد الأطراف، والقضاء على جميع العقبات والقيود المفروضة على حركة السلع الأساسية والخدمات والتكنولوجيا حتى تعقد البلدان النامية شراكة جديدة من أجل تنمية حقيقية في العالم.

٤١ - ومضت تقول إن العراق يرى أن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، المتعددة الأطراف والثنائية، يجب أن تقدم المساعدة اللازمة للتخفيف من آثار انهيار المكاسب العائدة من الصادرات في البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، بدرجة كبيرة، وأضافت أنه يجب توجيه نداء إلى البلدان المانحة لتقديم العون والمساعدة لبرامج التنويع ولحماية البلدان المتأثرة. وأكدت ضرورة إصلاح النظام الدولي للتمويل والحد من التدفقات المالية التي تؤثر بشكل سلبي على أسعار السلع الأساسية للبلدان النامية والتي تقوض الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي. وذكرت أن منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة المتعدد الأطراف يجب أن تيسر وصول السلع الأساسية للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والتخفيف بذلك من احتمال وقوع الأزمات.

٤٢ - ووجهت نداء من العراق إلى الأونكتاد وإلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية وإلى جميع المنظمات الأخرى المعنية، بعرض المعلومات المستقاة من التحليل الذي قامت به من أجل تحسين قدرة البلدان النامية على تنفيذ برامجها. ختاما، أعربت عن أملها في أن تؤدي إقامة نظام اقتصادي ومالي دولي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه لجميع شعوب العالم.

٤٣ - **السيد بارنويل** (غيانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فتناول البندين الفرعيين (أ) و (د) من البند ٨٣ من جدول الأعمال، وأعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به كل من ممثل قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والممثل الدائم لموريشيوس، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وقال إن التجارة تظل عنصرا بالغ الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن التجارة والنمو والتنمية يجب أن تكون متداعمة وأن يعزز بعضها بعضا وأن السياسات التجارية يجب أن تشكل جزءا من الإطار المتكامل للتنمية الذي يضم الجوانب المختلفة لعملية التنمية ومنها التوفير والاستثمار، واستقرار الاقتصاد الكلي وتنمية الموارد البشرية.

٤٤ - ومضى يقول إنه، بعد المداولات المطولة التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وأسفرت عن الاتفاق الإطاري لمواصلة المفاوضات بشأن إعلان الدوحة الوزاري، أصرت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على الأهمية العاجلة لتعزيز

برنامج التنمية، وأكدت أن مجرد إعادة تأكيد القرارات المتخذة في الدوحة منذ سنتين لا يكفي وأن تنقيح النتائج المتوقعة من برنامج الدوحة للتنمية غير مقبول أيضا مع الاستمرار في تقويض المصالح والشواغل العادلة للبلدان النامية، وفي المقام الأول، الاقتصادات الصغيرة الهاشة.

٤٥ - وأوضح أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قامت، خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية بتنفيذ بعض برامج الإصلاح الاقتصادي الشديدة للغاية، على أمل الحصول على فائدة من تحرير التجارة. وقال إن الجماعة الكاريبية ملتزمة أيضا بعملية الإصلاح الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وهي عملية تتوخى أحكاما خاصة لمراعاة الاحتياجات الإنمائية للاقتصادات الصغيرة الهاشة. ولاحظ، في هذا السياق، أن الجماعة الكاريبية ترى أن تحرير التجارة ليس غاية في ذاته بل وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية. وأضاف أن تحرير التجارة وتآكل الأفضليات قد ترتبت عليها آثار خطيرة بالنسبة للاقتصادات الهاشة والاستقرار الاجتماعي والصحة والتعليم والدخل في مختلف الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وذكر أن هذه المشاكل أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في المنطقة وأوجدت صعوبات كثيرة بالنسبة لجذب الاستثمارات واعتماد السياسات الملائمة في مجال التجارة والتنمية. وأكد أن دول الجماعة الكاريبية تواجه خطر التهميش في حالة عدم الحصول على أساليب المعاملة الخاصة التي لا غنى عنها لتحقيق الاتفاقات التجارية وتشجيع التجارة والنمو والتنمية. وأن هذه المعاملة الخاصة والتفضيلية لا تمثل مجرد آلية للتكيف من أجل تنفيذ الاتفاقات التجارية بالنسبة لتلك البلدان، بل أداة هامة للتنمية، وقال إنه قد تمت معالجة هذه المسألة في الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة الوزاري.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه ورد، في الفقرة ٣٦ من إعلان الدوحة، أنه سيجري إنشاء فريق عامل للنظر في العلاقة بين التجارة والديون والمالية ووضع توصيات بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذ في إطار ولاية منظمة التجارة العالمية وضمن صلاحياتها، من أجل تحسين قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على المساهمة في التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، وتعزيز التماسك في التجارة الداخلية والسياسات المالية، وذلك لحماية النظام التجاري المتعدد الأطراف من آثار عدم الاستقرار المالي والنقدي. ولاحظ أن هذه المسالة تسبب قلقا بالغا للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي تأمل أن تنظر منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة والمنتديات الدولية الأخرى المعنية، بتعمق في أمرها.

٤٧ - وتابع حديثه قائلا إن هناك جانبا آخر لبرنامج منظمة التجارة العالمية الأساسي الخاص باقتصادات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ويتعلق بالخدمات. وقد انعكس في الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، في سنة ١٩٩٥، في إطار منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن هذا الاتفاق تضمن المبادئ الأساسية لعدم التمييز. ومبدأ الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية والشفافية. بيد أن التحرير التدريجي الذي يتطلبه الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية أو إيجابية للغاية بالنسبة للاقتصادات الصغيرة الهاشة، مثل اقتصادات منطقة البحر الكاريبي. وقال إن هناك أسئلة حساسة مطروحة في مجال التنمية البشرية والآثار السلبية المحتملة بالنسبة للتوظيف والهجرات، وكذلك فيما يتعلق بالتسلل الثقافي والتدخل في مجال التحرك. وأكد أن هذه المسائل تتطلب تعاونا متعدد الأطراف. وأن الأمين العام عليه أن يتناول هذه المسائل الهامة في تقاريره المقبلة.

٤٨ - وأعرب عن أسفه لعدم معالجة المسألة الرئيسية للسلع الأساسية بصورة متعمقة، في إعلان الدوحة أو توافق آراء مونتيري أو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وإن كانت قد حظت باهتمام خاص من جانب رئيس الجمعية العامة في الدورة

الثامنة والخمسين، وفي التقرير المقدم من اجتماع الشخصيات البارزة إلى الأونكتاد بشأن السلع الأساسية. وقد أوصى الأخير باتخاذ ١٥ تدبيرا منها: (أ) تحسين نفاذ السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق بشكل منصف ويمكن التنبؤ به؛ (ب) معالجة مشاكل الإفراط في العرض بالنسبة لسلع أساسية كثيرة؛ (ج) جعل خطط التمويل التعويضي جاهزة للاستعمال؛ (د) تعزيز القدرات والمؤسسات؛ (هـ) متابعة الإمكانيات لإنشاء صندوق تنويع دولي جديد. وأكد أن من الأمور التي تشغل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التدهور في العلاقة بين تبادل السلع الأساسية والأثر السلبي لهذا الاتجاه في النتائج التي تحصل عليها البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع. واختتم حديثه قائلا إن خطورة المشكلة تؤدي إلى التشكك في إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من البلدان النامية، وتتطلب أن تقوم المؤسسات الإنمائية الدولية باتخاذ تدابير لضمان اتساق القوانين في مجال السلع الأساسية، على سبيل الاستعجال.

٤٩ - **السيد عادل** (مصر): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن سنة ٢٠٠٤ شاهدت أحداثا هامة في البرنامج الاقتصادي الدولي منها الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، والقرار الصادر في ١ آب/أغسطس من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في إطار برنامج عمل الدوحة. وأضاف أنه تم، في الحالتين، إبراز البعد الإنمائي في جميع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مستقبلا، وتعزيز توافق الآراء الذي مؤداه أن التجارة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة للنمو. ولاحظ أن مصر ترى ضرورة أن تكون التنمية محور البرنامج الاقتصادي الدولي وتعزيز تماسك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من جهة، والالتزامات والتعهدات الدولية، من جهة أخرى، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية للتنمية. وأضاف أن كل بلد عليه تقييم ما للمعايير والتعهدات الدولية من فوائد وما عليها.

٥٠ - وتابع قائلا إنه يلزم مراعاة مصالح البلدان النامية ومشاكلها في عملية تتسم بالشفافية والشمول حتى تحقق المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة نتيجة مرضية. وأن من الأمور الهامة، زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من أجل استخلاص فوائد إنمائية من النظام التجاري الدولي؛ ووضع في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية في جميع جوانب المفاوضات؛ ومعالجة المسائل والمشاكل المتصلة بالتنفيذ التي تطرحها البلدان النامية على سبيل الأولوية؛ وفي مجال الزراعة، وضع أساليب للقضاء على جميع إعانات التصدير، في مهملة قصيرة وعملية؛ ودراسة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية نظرا لتقلبات أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية؛ وتخفيض أو إلغاء الجمارك المرتفعة، والحد الأقصى للجمارك، وتخفيض الجمارك تدريجيا، وكذلك الحواجز غير الجمركية.

٥١ - **السيدة جيمانا** (إثيوبيا): أيدت البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن التجارة من أنسب الوسائل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت البلدان النامية تواجه مشاكل عديدة نظرا لغياب المعايير التجارية المتعددة الأطراف التي تراعي احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. وأضافت أن التجارة لا تعمل كمحرك للنمو، في كثير من تلك البلدان، لأن اقتصاداتها قائمة على عدد صغير من المنتجات الأولية قليلة الطلب، ومتقلبة الأسعار بالنسبة لتناقص أسعار الصرف منذ فترة طويلة. ولاحظت أن كل هذا يتفاقم نتيجة لأوجه القصور في الهياكل الأساسية والنقص في التكنولوجيات المعاصرة وفي الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأسواق.

٥٢ - ومضت تقول إن إثيوبيا ترى أن الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، خطوة إلى الأمام في سبيل التوصل إلى حلول للمشاكل المطروحة، وإن كان على الأطراف المعنية المتأثرة أن تتخذ تدابير محددة لاستئناف المفاوضات بشأن برنامج عمل الدوحة، بحيث تتم إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على معايير عدم التمييز وموجه نحو التنمية. وأضافت أن إصلاح النظام التجاري الدولي ذاته لا يمكن أن يكون علاجا شافيا لجميع مشاكل البلدان النامية، على أي حال. وأن المجتمع الدولي يجب أن يقدم المساعدة المالية وأشكالا أخرى من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان النامية من أجل تكميل مبادراته الخاصة بإدماج تلك البلدان في النظام التجاري الدولي بمزيد من الفعالية، وأوضحت أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد يعتبر مساهمة قيمة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن برنامج عمل الدوحة. وقالت إن الولاية الطموحة للأونكتاد فيما يتصل بالسلع الأساسية جديرة بالثناء، وهي تسعى إلى تحديد وصياغة وتنفيذ نهج جديدة للسياسة الخاصة بمشاكل التنمية المتصلة بالسلع الأساسية. وأعربت عن ارتياحها أيضا لإنشاء فرقة عمل معنية بالسلع الأساسية في نفس الدورة.

٥٣ - ختاما، قالت إن إثيوبيا، وهي في سبيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تحث أعضاء المنظمة على التنفيذ الأمين للقرار الذي اتخذه المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن المبادئ التوجيهية لتيسير وتعجيل انضمام أقل البلدان نموا. وأضافت أن إثيوبيا تؤكد ضرورة تقديم مساعدة ملائمة ويمكن التنبؤ بها إلى تلك البلدان، بما في ذلك المساعدة التنقية والمالية وغير ذلك من مساعدة، على النحو الوارد في برنامج عمل بروكسل، حتى تستطيع المشاركة بصورة فعالة في المفاوضات التجارية دفاعا عن مصالحها، وتطلب إلى الشركاء في التنمية مواصلة تقديم الدعم الكامل لعملية الانضمام.

٥٤ - **السيد سافشوك** (أوكرانيا): أشار إلى أن تقرير الأمين العام عن التجارة والتنمية يعكس نموا ملحوظا في التجارة الدولية خلال السنوات الأخيرة، في حين لم تستفد جميع البلدان بنفس المقدار من نظام التجارة المتعدد الأطراف. وقال إنه يلزم أن تستفيد كل البلدان من النظام وأن تتخذ تدابير مستدامة لتهيئة ظروف مستقرة، يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية لنفاذ جميع البلدان، بما في ذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الأسواق الدولية للسلع والخدمات. وأضاف أنه يجب الحفاظ على الانفتاح في الأسواق والتوسع فيه مع تحسين نظم التجارة المتعددة الأطراف وضمان توازنها بتحرير التجارة الذي يسمح للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالاستفادة من هذا التحرير، وبالاندماج بصورة أفضل في النظام الاقتصادي العالمي. وذكر أن توسيع الأسواق المارة بمرحلة انتقالية والنامية سيترتب عليه تحقيق النمو الاقتصادي وسيؤثر بصورة إيجابية على النظام الاقتصادي العالمي.

٥٥ - وتابع حديثه قائلا إن منظمة التجارة العالمية، كإطار للتجارة والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، لها أهمية أساسية عند إقامة علاقات تجارية متعددة الأطراف تتسم بالانصاف وعدم التمييز، وإعداد المبادئ التوجيهية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية لتمكينها من النفاذ إلى الأسواق العالمية على قدم المساواة. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بالاتفاقات الإطارية التي توصل إليها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في المفاوضات التجارية لبرنامج عمل الدوحة؛ وقال إنه يلزم الاستفادة من هذا الزخم للتوصل إلى نتائج مرضية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإلى بيئة تجارية دولية مؤاتية للتنمية للجميع.

٥٦ - وأكد أن الأونكتاد عليه القيام بدور بالغ الأهمية بوصفه هيئة تنسيق الأمم المتحدة لإدماج التجارة والتنمية، وتوجه بالتهنئة على نجاح الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، حيث تم التوصل إلى توافق الآراء بشأن جوانب هامة للتجارة وبرنامج التنمية الدوليين وتوسيع الولاية الشاملة للمؤتمر بالفعل في هذا المجال، وقال إن من دواعي الارتياح أيضا أن الدورة المذكورة قد أعطت دفعة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة. وأضاف أن أوكرانيا ترى أن الأونكتاد يجب أن يتعاون، بشكل وثيق، مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وأن يواصل تنسيق برنامج التنمية العالمي في هذا المجال لتفادي الازدواجية في مبادرات تشجيع إدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي.

٥٧ - وذكر أن أوكرانيا حققت تقدما ملحوظا في التجارة الدولية، خلال السنوات الأخيرة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل إدماجها الكامل في النظام التجاري الدولي. وقال إن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سيساهم في تحقيق هذا الهدف ولذلك، تحث أوكرانيا المجتمع الدولي على تيسير انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بشروط مجدية وقابلة للبقاء من الناحية التجارية، مما يعتبر أساسيا بالنسبة للمبادرات الوطنية لزيادة التجارة والاستثمارات. وأضاف أنه يلزم كذلك أن تكون العلاقة بين البلدان المتقدمة النمو من جهة، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، من جهة أخرى، علاقة واقعية، وأن هذا يجب أن يكون أساس النظام التجاري الدولي. وأن أوكرانيا تطلب إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهما شريكين تجاريين هامين، الاعتراف بها رسميا كاقتصاد سوقي متقدم النمو تماما، نظرا لما قامت به من إصلاحات هامة في السنوات الأخيرة.

٥٨ - **السيد سينغ** (الاتحاد العالمي للطبيعة): قال إن النظام التجاري والمالي يعتبر أساسيا في دعم شراكة عالمية من أجل التنمية، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن الاتحاد العالمي يشارك في الرأي القائل بأن التجارة ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإنه تم أيضا إعادة تأكيد ضرورة الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة.

٥٩ - ومضى يقول إن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد كانت أول اجتماع تجاري دولي هام بعد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. وأضاف أن الاتحاد العالمي للطبيعة يهنئ الأونكتاد على ما أنجزه من أعمال وعلى مساهماته في أن تساعد التجارة على التنمية والمبادرات الذي اتخذها بشأن الجوانب البيئية من ولايته والتشجيع على إدماج المسائل البيئية في برنامج عمله، كما تم تأكيده في جدول أعمال القرن ٢١، ولاحظ أن المسائل التجارية قد اتخذت أهمية متزايدة في الاتفاقات الدولية بشأن التنوع الأحيائي، والأنواع المهددة بالانقراض والموارد الجينية، وخاصة، في المناقشات الجارية بشأن الوصول إلى توزيع الفوائد، وكذلك حقوق الملكية الفكرية. وقال إن الاتحاد العالمي للطبيعة يرى أن أهم مشاكل الاستدامة تتمثل في زيادة التنسيق بين هذه العمليات.

٦٠ - واستطرد قائلا إن، من بين الأمور المستجدة في مجال التجارة والتنمية المستدامة، يتعين إبراز ثلاث مسائل ذات أهمية خاصة:

(أ) الاهتمام بأن يكون تماسك السياسات والتشريعات الدولية أهم وظائف الأمم المتحدة. ويحث الاتحاد العالمي للطبيعة المنظمة على المشاركة، من الناحية الاستراتيجية في تحقيق هذا التماسك في مجال التجارة والتنمية

المستدامة، بوصفه وسيلة حاسمة في تحقيق مفاوضات الدوحة نتيجة مرضية؛

(ب) يشارك الاتحاد العالمي للطبيعة الرأي القائل بأن التنمية المستدامة يجب أن تنعكس في برامج هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأن تدمج فيها، بصورة كاملة. ويرحب الاتحاد، في هذا الصدد، بأنشطة الإدماج والتنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة وبنتائج أهم المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحثها على مواصلة وتكثيف مبادراتها الرامية إلى زيادة التواصل والتعاون والتماسك بين جميع المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة. ويطلب الاتحاد إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أيضا أعضاء في منظمة التجارة العالمية، أن تطرح تلك الأسئلة في المنتديات التجارية، وبخاصة، تلك التي تعمل على التوصل إلى حل بناء للمجادلات المتعلقة بمنح مركز المراقب للمنظمات البيئية الدولية حتى تؤخذ المسائل البيئية في الاعتبار في مناقشات منظمة التجارة العالمية؛

(ج) يرحب الاتحاد العالمي للطبيعة بالاهتمام المتصل الذي تبديه منظمة التجارة العالمية بضرورة زيادة القدرات في مجال التجارة والتنمية، ويشجع مبادراتها الرامية إلى مراعاة احتياجات البلدان النامية وأداء منظمات المجتمع المدني فيما يتصل بالمساعدة التقنية وزيادة القدرات في مجال التجارة والبيئة.

٦١ - ختاما، أكد أن الاتحاد العالمي للطبيعة يعمل من أجل عالم تسوده العدالة ويقدر الطبيعة ويحافظ عليها ويلتزم بأن تساهم التجارة في تحقيق هذا الهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.